

المعنى الذي وضع له ، أو على أمر خارج عنه .  
فالأول ، هو المسمّى : دلالة التّضمّن ، لأنّ ذلك الجزء يتضمّن الكلّ ويشتمل عليه ؛ وذلك كدلالة لفظ البيت على الجدار وحده ، أو على السّقف وحده ؛ فإنّ الجدار جزء من معنى البيت الذي هو مجموع الجدار والسّقف المطابق لفظه للبيت . وكدلالة الإنسان على الحيوان وحده أو الناطق وحده .

والثاني ، هو المسمّى : دلالة الالتزام ؛ وهو أن يدلّ اللفظ على أمر خارجيّ عن المسمّى لا كالجزم منه ، بل كالرفيق المصاحب ؛ كدلالة لفظ السّقف على الجدار ، ودلالة لفظ الإنسان على قابل صنعة الكتابة ؛ لأنّ كلّ واحد من هذين الاعتبارين يلزم المسمّى وليس هو جزءاً منه . فإنّه لا يكون في الوجود سقف إلاّ وتحتّه جدار أو ما يجري مجرى الجدار ؛ ولا يكون إنسان إلاّ وهو قابل صنعة الكتابة .

[3ظ] والأظهر أنّ دلالة الالتزام ليست دلالة لفظية ، بل انتقال الدّهن من معنى دلّ عليه اللفظ إلى لازم ذلك المعنى . وانتقالات الدّهن من بعض المعاني إلى بعض ليست دلالة لفظية ، وإلاّ لم تكن دلالة الألفاظ واقعة على حدّ ، لأنّ الانتقالات الدّهنية لا ضبط لها .

فأمّا قوله في التّضمّن «من حيث جزؤه» ، فاحتراز من دلالة اللفظ بالمطابقة على جزء المسمّى بالاشتراك<sup>1</sup> . مثاله : لو أنّ العرب وضعت لفظة إنسان من حيث هو حيوان - مع كونها قد وضعت هذه اللفظة للماهية المركّبة من الحيوان والناطق - فأطلقتها على كلّ واحدٍ من المفهومين حقيقة ، على سبيل الاشتراك اللفظي .

ثمّ إنّ الحدّ لم يأخذ هذا القيد في الحدّ ، بل اقتصر على قوله : «دلالة

1 وقع تكرار هذه الجملة مرتين على التوالي ، سهواً من النّسخ لا شكّ .